هواء في شبك

امتحانات

صعق الكثيرون للنتائج التي منيت بها بغداد في امتحانات الدراسة المتوسطة،فقد جاءت مخيبة للامال للطلبة والمدرسين بنفس الوقت.
هل من المعقول ان تكون بغداد في المرحلة الاخيرة ترتيبا من بين باقي المحافظات،ام ان القضاء على الفساد وظهور التربية بمظهر لائق ينعكسان على ابنائنا المساكين ،لقد اقصيت محافظات العراق عن مسألة النزاهة لتتركز في بغداد وهذا امر جيد لو كانت المحافظات الباقية تحظى بفرصة مراقبة جيدة اذ كانت ستكون النتائج مختلفة عما هي عليه لكن وزير التربية ركز في جهده على بغداد استعدادا لاستجواب لجنة النزاهة وترك المحافظات الباقية لتنعم بفساد علمي واضح.
لايمكن ان تكون الامور بهذا الشكل فاثبات حسن النية والعمل يجب الا يكون على حساب الاخرين وحين تكون نسبة النجاح ٣٠ في المئة فهذا امر خطير ويحتاج الى مراجعة ويستحق وزير التربية فيه الاستجواب لمعرفة هذا التردي في بغداد تحديدا.
لقد كانت امتحانات انتقامية فلقد سعى واضعو الاسئلة الى جعلها غير نمطية للمرحلتين المتوسطة والاعدادية وهي لاتخلو من الاخطاء وعدم التدقيق بشهادة المصححين الذين يتبرمون من السؤال الثالث في درس الرياضيات للسادس الادبي والذي اتى بلا حل وكذلك درس اللغة العربية فلقد جاء اسم الاستفهام انى بشكله الاتي اني بنقطتين تحت تجويف الياء الأخرية واشكل على التلاميذ فضاع منهم فرع كامل .
ان النزاهة اثرت تأثيرا كبيرا على حالة السوق وعلى الحالة العلمية اذ اصبحت كالسيف على رقاب الوزراء ما دعاهم الى اثبات انهم نزيهون ولذا صارت نسب النجاح متدنية الا بالمحافظات التي افتقرت الى مراقبة جيدة ولذا جاءت نتائجها بمستوى عال لتصبح كربلاء اولى المحافظات(ماهكذا تورد ياسعد الابل).. هل كتب على بغداد ان تدفع ثمن الفوضى جميعها ام انه تسقيط لهذه الانسة الجميلة؟
تاريخيا ثبت ان بغداد اولى المدن التي حظيت بالجامعات ودرس ابناؤها الطب والهندسة وكانت وفود المتعلمين تأتي اليها لتغرف من معينها الذي لا ينضب (فما عدا مما بدا)، هل الامر متعلق بالحالة الامنية ام متعلق بعزل هذه العاصمة والنيل منها لاسباب معروفة ولا مجال لذكرها .
متى كانت بغداد خلف ديالى في ترتيب ابنائها علما ومعرفة ام ان نزاهة الامتحانات فيها عكست هذا الامر وادت الى هذه النتائج.
يجب مراجعة ما حدث والا سوف نجهر باسمائنا ونبحث عن الفضائح امام القاصي والداني يكفي ما اصاب بغداد ويكفي ما تعرضت له، دعوها تسترجع عافيتها فلقد توضح كل شيء وهي حرب على ام الدنيا لسلبها مجدها وعزها التاريخي وسحب البساط من تحت اقدام ابنائها يكفي ما جرى فبغداد ولود وليست عاقرا مثل غيرها.

عبد الله السكوتي

طالباني وعبد المهدي يستنكران تفجيري تلعفر و مدينة الصدر

بغداد / المدى

استنكر رئيس الجمهورية جلال طالباني التفجيرات الإرهابية التي حدثت امس الاول الخميس ، في تلعفر و مدينة الصدر و التي راح ضحيتها العديد من المواطنين بين شهيد و جريح.
وقال طالباني انه في الوقت الذي ندين فيه هذه الجريمة النكراء بشدة، فاننا نقدم التعازي و المواساة لذوي الشهداء و نتمنى الشفاء العاجل للجرحى، و لشعبنا الوئام و السلام.
واضاف طالباني: بحسب بيان صادر من مكتبه الاعلامي لقد أقدمت قوى الشر و الارهاب على ارتكاب جرائم جديدة ضد ابناء الشعب العراقي الصابر راح ضحيتها العشرات من المواطنين الابرياء في تلعفر و مدينة الصدر. وبين ان الجماعات و الزمر المجرمة التي تقف وراء هذه الاعمال الشنيعة انما تحاول عبثا النيل من اصرار و عزيمة شعبنا و قواتنا الامنية و التي هي قادرة على التصدي لهم و عازمة على نشر و بسط الامن و الاستقرار في البلاد.
كما ادان نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي التفجيرين الارهابيين قائلا: اننا في الوقت الذي نستنكر فيه بشدة هذه الاعمال الاجرامية، نجدد الدعوة الى ضرورة تبني ستراتيجية قوية من قبل الحكومة و البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني للوقوف بوجه هذا الشر المستطير، والعمل بجدية من اجل نقل هذا الملف الخطير الى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية من خلال عمل سياسي ودبلوماسي واجتماعي وثقافي منظم ومدروس وعلى الاصعدة الداخلية والاقليمية والدولية.

التوافق تدعو الى قانون خاص بالمصالحة الوطنية

يغداد / المدى

دعت جبهة التوافق إلى تشريع قانون ينظم مشروع المصالحة الوطنية في البلاد وقال النائب عن الجبهة عمر عبد الستار الكربولي أن "التقدم في تطبيق آليات المصالحة على أرض الواقع في العراق مازال يمر بمرحلة صعبة، وتحديات مختلفة تعترض مسيرته، ونأمل نحن في الجبهة بذل المزيد من الجهود السياسية للارتقاء بهذا التقدم وتحقيق خطوات واسعة على طريق تفعيل آلياته".
وطالب الكربولي في تصريح نقلته وكالة (آكي) للانباء الايطالية امس الجمعة البرلمان بتشريع قانون للمصالحة تنبثق عنه هيئة مستقلة تعمل على تنفيذ بنوده بأسلوب صحيح وعملي كي نتجاوز من خلالها جميع أوجه القصور والخلل التي اصابت العملية السياسية نتيجة تلكؤ مشروع المصالحة".
وزاد "اذا ما توفرت الارادة والرغبة الجادة لدى جميع الشركاء السياسيين في تحقيق ذلك، فسنكون أمام مرحلة جديدة من ادارة شؤون البلاد".
وبشأن الانتقادات الأمريكية للقادة العراقيين حيال بطء تطبيق مشروع المصالحة، رّد الكربولي "لا تهمنا انتقادات أو ملاحظات الأخرين لنا في هذا الجانب، مايهمنا كمسؤولين ومواطنين في هذه البلاد، هو كيف يمكن لنا جميعاً أن ندفع بالمشروع إلى الأمام بعيداً عن أية ضغوطات خارجية، مضيفا انه لابد من أن نذهب أولاً إلى توافقات سياسية ونقنع منْ هم خارج العملية السياسية بالمشاركة لتوسيع التمثيل فيها ومن ثم العمل على تحقيق المصالحة الوطنية".

بعد مناقشته في مجلس النواب

التصويت على قانون الاستثمار نهاية الفصل التشريعي الحالي

بغداد / احياء الموسوي

استأنف مجلس النواب جلسته الاعتيادية السادسة والعشرين المفتوحة برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس الشيخ خالد العطيةامس الاول الخميس.
وتمت القراءة الثانية لمشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية، ومناقشة مشروع القانون بحضور سامي الأعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار.
وقد تركزت ملاحظات النواب على المقصود من مفهوم الاستثمار المباشر وكيفية تنفيذه والميزانية المخصصة له مبدين القلق من ان المشروع عبارة عن مديونية وليس استثمارا.
وعقب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي: "ان الهدف الأساسي من مشروع القانون هو التعجيل في تقديم الخدمات للمواطنين، مبينا ان مشروع القانون يؤدي الى الاستفادة من الأمكانيات الأجنبية لتطوير القطاعات المختلفة بطرق وخيارات متعددة.
فيما اجاب رئيس لجنة الإقتصاد والإستثمار النائب حيدر العبادي ورئيس هيئة الاستثمار على بعض الملاحظات والاسئلة التي ابداها النواب.
واكدت عضوة لجنة الاستثمار والاقتصاد في مجلس النواب النائبة عامرة البلداوي ان سبب تاخير اصدار قانون الاستثمار يعود الى جملة من الامور الفنية اهمها تخصيص الاراضي التي تقام عليها المشاريع الاستثمارية مشيرة الى ان الاعتماد الان ينصب على القطاعين الخاص والمحلي واللذان نعتمدهما الان في تنفيذ مشاريعنا المحلية .
وقالت البلداوي في تصريح خاص لـ(المدى) ان العراق عانى الكثير من المشكلات التي ادت الى تدمير البنى التحتية والذي اثر وبشكل واضح على اداء المؤسسات الخدمية اذ عطل قسما كبيرا منها فضلا عن توقف العديد من المعامل الانتاجية لاسباب كثيرة منها تردي الاوضاع الامنية والخدمية.
وتابعت البلداوي ان التعديلات التي اجريت على مسودة القانون هي لتوضيح العلاقة بين هيئات الاستثمار في محافظات البلاد بسبب عدم توضيح الضوابط الامر الذي ادى الى بقاء الامور على ماعليها ونستطيع القول: ان القيود بقيت تكبل طموحات المستثمرين في المحافظات ،و ان القطاع الخاص يحتاج الى كثير من الدعم والتسهيلات وان يتعامل معاملة الاخرين .
واوضحت البلداوي ان التعديلات تنص على تمليك المستثمر الاجنبي او المحلي الارض وهذه الفقرة كانت غير مدرجة في القانون القديم وفي المقابل فان القانون الجديد يلزم المستثمر بضوابط قانونية تلزمه بتنفيذ شروط الاستثمار وتوقعت البلداوي ان يتم التصويت على القانون قبل بدء عطلة الفصل التشريعي .
وفي السياق ذاته اشارت النائبة نازانين فيض الله عن التحالف الكردستاني ان قانون الاستثمار لم يفعل لصعوبة النقاط التي وردت فيه ونحن الان نعمل على التعديلات والتي من المؤمل ان تقدم خلال هذا الاسبوع في جلسة البرلمان للمناقشة وبعدها سوف يقر في الاسبوع المقبل .

اسماء ومدن

الدوري
طالبت النائبة عن الكتلة الصدرية مها الدوري القائد العام للقوات المسلحة بالعمل على ازالة الحواجز الكونكريتية من مدينة الصدر خاصة وبغداد عامة، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشيرة إلى ضرورة تبديل الحواجز الكونكريتية بجسور للثقة بين الدولة والمواطن لاسيما بعد إعلان الحكومة عن انسحاب قوات الاحتلال الامريكي من المدن مضيفة ان رفعها والتقليل من الاختناقات داخل المدن سيسهمان في إرجاع الصورة الجميلة لبغداد.

العبوسي
التقت النائبة شذى العبوسي نائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان طاهر بوميردا مسؤول مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في مقر اللجنة وجرى خلال اللقاء مناقشة اختيار لجنة خبراء للمفوضية العليا لحقوق الإنسان وفق المادة ٧ من قانون المفوضية العليا رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ وتم التركيز على أن يكون الاختيار على أساس الكفاءة وليس المحاصصة الطائفية أو العرقية ، مؤكدة ضرورة التعجيل بتسمية مرشحي لجنة حقوق الإنسان وممثلي مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتذليل المعوقات القائمة باعتبار مشروع المفوضية من المنجزات المهمة للجنة وللشأن العراقي.

بغداد
اعتقلت قوات العمليات الخاصة بالتعاون مع مستشاري التحالف ثمانية إرهابيين مشتبه بهم خلال عملية امنية في بغداد . وذلك اثر مذكرة اعتقال صادرة من محكمة التحقيقات الجنائية في الكرخ ،طبقا لقانون مكافحة الإرهاب .
وقال مصدر امني: ان المعتقلين هم من الارهابيين المسؤولين عن تنفيذ عمليات إرهابية في منطقة بغداد وعلى وجه التخصيص مطلوبون لقيامهم بعمليات خطف وقتل واستهداف قوات الأمن العراقية.
وقال المتحدث باسم قوات مهام العمليات الخاصة المشتركة دانييل بيرناردي "ان عملية اعتقال هؤلاء الإرهابيين الموفقة تبرهن قدرة قوات العمليات الخاصة العراقية وأنظمة القضاء العراقي وإزدياد تكريس فرض القوانين لتحسين وضعية المواطنين العراقيين، حيث أضاف بأن الإحتراف الذي تبين خلال هذه العملية يجلب الثقة والفخر للتقدم لهذه القوات .

الكردستاني حمل الحكومة المحلية مسؤولية ما يحدث

نواب نينوى يطالبون بتشكيل فرقة عسكرية من ابناء المحافظة

بغداد / المدى

طالب عدد من نواب محافظة نينوى الحكومة المركزية بتشكيل فرقة عسكرية من ابناء المحافظة لتولي مسؤولية الامن فيها .. جاء ذلك عبر بيان ، دعا فيه النائب نور الدين الحيالي خلال مؤتمر صحفي عقده مع عدد من نواب نينوى ضم النائب الشبكي حنين قدو والنائب الأيزيدي أمين فرحان جيجو، الى تزويد الاجهزة الامنية في المحافظة بالتجهيزات اللازمة التي تمكنها من كشف المتفجرات ومواجهة دعاة الفتنة ، وتشكيل لجنة تحقيقية لكشف الجناة الذين قاموا بالتفجيرات الاخيرة في المحافظة وتشريع قانون المصالحة الوطنية .
وقال الحيالي ان التفجيرات التي حدثت في مناطق في الموصل وتلعفر تحمل ابعادا سياسية تريد اثارة الفتنة بين القوميات المتنوعة لتحقيق اهداف سياسية انتخابية ، مضيفا ان الوضع الامني في محافظة نينوى يواجه تحديات خطيرة ومازال استهداف المواطنين يتصاعد يوميا عن طريق الخطف والاغتيال والتفجير .
من جهتها، حملت كتلة التحالف الكردستاني الحكومة المحلية وقائمة الحدباء مسؤولية تكرار استهداف المدنيين في المحافظة.
حيث أشار النائب عن الكتلة محسن سعدون في مؤتمر صحفي ضم نواب الكتلة عن نينوى إلى أن مجلس المحافظة لم يتخذ الإجراءات الأمنية المطلوبة بعد انسحاب القوات الأميركية من مراكز المدن، متهما في السياق ذاته تنظيم القاعدة بالوقوف وراء التفجيرات الأخيرة.
واضاف السعدون "نحمل الحكومة المحلية مسؤولية ما يجري، بحيث لم توفر الأمن للمواطنين في المحافظة التي تتنوع فيها الأديان والقوميات ومن واجبها عند مغادرة القوات الأميركية اتخاذ الاحتياطات كافة لحفظ أرواح الأبرياء .
وكانت محافظة نينوى شمالي العراق شهدت مؤخرا سلسلة تفجيرات أودت بحياة العشرات من المدنيين فضلا عن إصابة المئات منهم بجروح.

بعد دعوته الشركات الكندية للاستثمار

زيباري يبحث مع هيل تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية

بغداد / المدى

اوضح وزير الخارجية هوشيار زيباري استعدادات وتحضيرات الحكومة لمراجعة قرارات الفصل السابع المفروضة على العراق من اجل الخروج منه بما يخدم مصالح الشعب العراقي والمنطقة والعالم ،جاء ذلك خلال لقائه امس السفير الامريكي في بغداد كريستوفر هيل وأعضاء سفارة الولايات المتحدة حيث تم بحث سبل تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.
وذكر بيان صادرعن وزارة الخارجية انه تمت خلال المقابلة مناقشة عدد من القضايا الاقليمية والدولية خاصة بعد انسحاب القوات العسكرية الامريكية من المدن والقصبات العراقية واستمرار الاستقرار الامني في العراق".
واضاف البيان :"ان السفير هيل عبر عن سروره بالزيارات العديدة التي تمت في الفترة الأخيرة الى العراق من قبل قادة ومسؤولين واستعداد العديد من الدول لتعزيز وتوسيع تمثيلها الدبلوماسي في بغداد ، واستعداد الشركات الاجنبية للاستثمار في العراق وعلى مختلف الأصعدة والقطاعات".
الى ذلك دعا زيباري الشركات الكندية إلى زيارة العراق للاطلاع على الاوضاع فيه، تمهيدا لبدء مشاريع استثمارية من خلال لقائه السفيرة الكندية غير المقيمة مارغريت هوبر والوفد المرافق لها من شركة الطيران الكندية بومبارديه.
وشدد زيباري على حرص الحكومة على تطوير العلاقات مع كندا وضرورة تبادل الزيارات على جميع المستويات، والبدء باجراءات فتح السفارة الكندية في بغداد.
وثمن زيباري الدور الكندي في مساعدة العراق في التحول الديمقراطي الحاصل، مؤكدا اهمية تواجد تمثيل دبلوماسي كندي مقيم في بغداد لتسريع وتيرة التعاون الثنائي .
من جانبها رحبت السفيرة الكندية بانسحاب القوات الأمريكية من المدن، معبرة عن ارتياحها لاستمرار الاستقرار الأمني في العراق وهو ماعكسته الزيارات العديدة التي تمت خلال الفترة الأخيرة.

دعوة الى تشكيل مجلس وطني يتولى التخطيط الستراتيجي للمياه

بغداد /المدى

انتقد النائب عن القائمة العراقية حسين الشعلان الاستغلال السوري غير المنصف لمياه نهر الفرات وتلوثها بنسبة كبيرة من الملوحة، مطالبا الحكومة اعتماد المتخصصين والمتمرسين في الدوائر المعنية بالواقع الزراعي والمائي لاجراء المفاوضات الخاصة بوارد العراق المائي.
ودعا الشعلان في تصريح خص به (المدى) الى ضرورة تشكيل مجلس وطني للمياه يقوم بالتخطيط الستراتيجي للمياه على المدى القريب والبعيد وذلك باشراك وزارات الموارد المائية والبيئة والبلديات والمالية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للحفاظ على الحصة المائية للعراق، مشددا على تشكيل لجنة وقتية مستعجلة من المعنيين في مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية لمعالجة هذه الازمة الخطيرة وضمان حسن التنفيذ للمعالجات وصولا لحل الأزمة ، محذرا من ان كارثة انسانية ستحل بالعراق نتيجة نقص الموارد المائية، وان الجوانب السياسية والامنية التي يمر بها البلد غطت على هذا الجانب المهم والحيوي المرتبط بحياة العراقيين لاسيما فئة المزارعين الذين يشكلون نسبة كبيرة من مجموع الشعب العراقي، إذ ان نسبة الأراضي الزراعية قد انخفضت في السنوات الاخيرة بشكل كبير يقابله ارتفاع نسبة التصحر نتيجة انخفاض واردات العراق من المياه من دول الجوار.
وطرح الشعلان عدة اجراءات لحل أزمة المياه مثل استخدام أسلوب الري الحديث والعلمي في الزراعة ومعالجة الخلل في نقص الطاقة الكهربائية الذي يسبب توقف مضخات المياه وضرورة انشاء المخازن اللازمة لحفظ المنتج واشراك الاعلام ومنظمات المجتمع المدني ليكونا الرقيبين على كل إجراء وضمان حسن الأداء.

نائبة : نقض قانون حماية المستهلك غير مقنع

بغداد / المدى

ذكرت عضوة في لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان النائبة عامرة البلداوي، ان نقض مجلس الرئاسة قانون حماية المستهلك لم يكن مقنعا، مبدية خشيتها من عدم إقرار القانون لقرب انتهاء الفترة التشريعية للبرلمان.
وقالت البلدواي بحسب (آكانيوز) إنه "من حق مجلس الرئاسة نقض أي قانون لكن بتوفر نقاط الخلاف الجوهرية والأسباب الموجبة"، مشيرة الى ان "النقاط الاثنتي عشرة التي أبداها مجلس الرئاسة بشأن قانون حماية المستهلك كانت مجرد تعديلات وبعضها جاء على شكل مقترحات لم تغير من صيغة القانون شيئا".
وأضافت ان "هذه النقاط ربما ستؤدي إلى عدم إقرار القانون بسبب عطلة مجلس النواب وكذلك قرب انتهاء الفترة التشريعية للبرلمان ، إضافة الى وجود الكثير من القوانين المعطلة التي لم يتم إقرارها حتى الان ومنها قانون الانتخابات ومقترح تعديل قانون الاستثمار".
واشارت البلداوي الى ان "قانون حماية المستهلك مهم جدا كونه يوفر الحماية للمستهلك العراقي عن طريق مجلس يتم تشكيله يمكن للمواطن الرجوع اليه وتقديم شكوى والمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء استخدامه للسلع أو الخدمات".

النزاهة تضيّف رئيس الجامعة المستنصرية

بغداد / المدى

ضيفت لجنة النزاهة في مجلس النواب في اجتماع خاص الدكتور تقي الموسوي رئيس الجامعة المستنصرية وذلك على خلفية بعض المناقصات التي أحالتها الجامعة ومدى مطابقتها للقانون اضافة الى مناقشة علاقة الجامعة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشروط القبول في الجامعات العراقية والحسابات الختامية للجامعة.وأكدت النائبة عن اللجنة أمل القاضي أن اللجنة قامت بتوجيه بعض الأسئلة والاستفسارات بشأن المواضيع المثارة مكتوبة لغرض الإجابة عليها وتقديم التوضيحات الموثقة بشأنها.
مبينة أن على رئيس الجامعة الاجابة عليها في تضييف أخر وأنه سيتم تضييف وزير التعليم العالي لإستبيان سبب الخلاف.
يذكر أن وزير التعليم العالي كان قد أنهى خدمات رئيس الجامعة المستنصرية وأرجعه إلى سلك التدريس لكن الأخير رفض تنفيذ قرار الوزير.
من جانبه اكد رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب النائب صباح الساعدي في تصريح خاص لـ (المدى) ان تضييف رئيس الجامعة لغرض الاستيضاح بشأن المعلومات التي وردت الى اللجنة وبيان بعض الجوانب التي رافقت الخلاف الذي نشب بين الوزير ورئيس الجامعة ، وموضوع اقالة رئيس الجامعة .

تشديد الاجراءات الامنية في كركوك

كركوك /المدى

أعرب عضو مجلس محافظة كركوك ونائب رئيس كتلة الوحدة العربية في المجلس محمد خليل عن القلق من احتمال عودة الأجواء الأمنية المتوترة التي هيمنت على المدينة عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية أغلقت شوارع المدينة بالحواجز الكونكريتية تحسبا لحصول هجمات.
وأشار خليل بحسب "راديو سوا" الى أن الأمن في كركوك في حالة ترقب وتأهب قصوى ا ذ الآن أغلقت جميع الشوارع في أسواق كركوك بالحواجز الكونكريتية، وعدنا إلى المربع الأول من عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ عندما كانت الأحداث الأمنية غير مستقرة في المدينة، مبينا نحن لا نريد أن يعود مسلسل الأحداث تلك من جديد مشككا بقدرة الأجهزة الامنية الموجودة في كركوك على ضبط الأوضاع الأمنية داخل المدينة، مطالبا الحكومة المركزية بإرسال قوات نظامية إلى المدينة.
وكانت الأجهزة الأمنية في كركوك اتخذت إجراءات مشددة بعد الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها المدينة، تمثلت بإعادة وضع الحواجز الكونكريتية في بعض الشوارع المؤدية إلى الأسواق الرئيسية المزدحمة ، وإخضاع سيارات الحمل إلى تفتيش دقيق للتأكد من حمولتها وهوية سائقيها ومنع دخول السيارات إلى الأحياء السكنية المزدحمة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي

دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
توزيع وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art